

كان ملكا يتبعه لم يتبعه من صلاته والاحتمال على الركعة على الاصح وبني لها بقدر
الاتمام وان لم يكن تلك الركعة محسوبة للاتمام كالحديث خلافها لو ان الاتمام كان
او لوراة لانها ليست اهل للاتمام بحال وعلى الوجه الثاني يتعد الصلاة ولا
تحتسب هذه الركعة للاتمام ولو جرد في الجملة فان قلنا في غير الركعة لم يدرك به
الركعة لم يدرك به من الجملة ولا حسب عن الظاهر كما وان قلنا لم يدرك به في غير
الركعة فقد حسب هذه الركعة عن الجملة وبما يتلوا في قوله المحدث والظاهر ان الركعة
انما لا حسب واعلم ان الاحتساب لم يدركه في المحدث ان المخطئ الركعة ان صلاة القدر
به منقولة وان المأني وحسب عن الظاهر حتى لو تبين ان كان قبل صلاة الاتمام او بعد
عاقب بها ظهر ان الاجور نأبأ الظاهر على الجملة ومقتضى التسوية بين الضلوع المتسا
والاحتساب عن الظاهر **فصل** اذا ادرك السجود ركوع الاتمام في ثمانية ركعة
كان من ذلك الركعة فاداسلم الاتمام في ثمانية وادادركه بعد ركوعه لم يدركه
ويقوم بعد سلام الاتمام الى ان ينظر في الظاهر فيكون هذا المدرك بعد الركوع وبما
الصحاح في ركعة مؤاقتة للاتمام والثاني لظلالها الحاصلة فلو صلا الاتمام
ركعة ثم قام فضلا اخرى وعلم في التمهيد انه ترك سجدة من اجري الركعة نظر الى
من الثانية فهو مدرك للركعة بسجدة واحدة والتمهيد في سجدة ويسلم في
علمها من الاول وان لم يدرك الركعة وحصلت في ركعة من الظاهر ولو ادرك
في الثانية وشك هل هي ركعة سجدة ام سجدة فان لم يسلم الاتمام بعد سجدة
وكان من ذلك الركعة وان سلم الاتمام لم يدرك الركعة بسجدة ويتم الظاهر ان اذا ادرك
في غير الركعة الاتمام في ركوع غير محسوب لركوع الاتمام المحدث والسجدة بزيادة
ركعة وقلنا انه لو ادركها حسبته فوجها انصحها لا يكون من ذلك الركعة والثاني
يدركها لو ادرك ركوع ثمانية الركعة فبان الاتمام سجدة وتلوا لو ادرك الركعة كما
مع المحدث في الركعة حسبته فقل من الوجوه الاصح يدرك الركعة **فصل**
اذا خرج الاتمام عن الصلاة بحدث بعده او سبغ يديه او سبغ يديه او سبغ يديه
في غير ركعة ففي حال الاستحالة في قول الظاهر ان الركعة يجوز والتدبير يجوز والسبا
ركعة انه يجوز لاحال في الركعة وانما القول في ركعة الركعة والركعة في ركعة

في جميع الصلوات فان يجوز الاختلاف انما تقوم صلاتهم في ركعة في ركعة
كون الخليفة صاها الاتمامة تقوم فلو اختلفت صلاة الركعة من ركعة في ركعة
صلاتهم الا اذا اتموا بها فان الاتمام ويشترط حضور الاختلاف في ركعة ولو
تعلقوا بالركعة او ركعتين ركعتين استتم الاختلاف ركعة وذلك بشرط كون الخليفة من ركعة
بالاتمام قبل ركعة فان لا ركوع من الركعتين وعبر عن الاختلاف في الركعة الاولى
او الثانية من الركعتين من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة
في الثانية او الاحد لم يجز له اجتراح الى القيام ويحتاجون للتعود وطلوع جماعة
استطروا كون الخليفة من ركعة به وفي قطع الاتمام في ركعة من ركعة من ركعة من ركعة
من ركعة لم يكن عليه ان لا يفسد ركعة جاز على ترتيبه فيها فلو اذنت به في ركعة
فهو اقترا من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة
مخرج الاتمام عن الصلاة ولا يركعون الخليفة مع ذلك في الاول يجوز اختلاف
المستوفى ثم عليه في ركعة من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة
في ركعة كما كان قبل لولم يخرج عن الصلاة حتى يركع الاتمام في ثمانية الصبح ثم
الاتمام فيها واستخدمت وقت وقتها للتمهيد ثم تمت الثانية بسجدة وسبغ يديه
اقترا به او بعد سجدة من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة
من ركعة الاتمام قام لم يدرك ما عليه وهم بالخيار ان ساءوا فارقع وسلموا وان
سنا وان اشترط حلوقا يتلوا معه هذا الكلام عن المستوفى في ركعة الاتمام
فان لم يعرف قولان في ركعة من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة
الشخ ابو الهيثم السجدة صحتان وان الله علم فان ركعتاه واقبلت ان ركعة من ركعة
هو بالسبا وقام في ركعة من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة
بعده بعض السجدة عليه من ركعة وسهوا القوم في ركعة من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة
مخول وسهوا القوم في ركعة من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة
انما الاختلاف في ركعة من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة
انما القوم صلاتهم ظهر وان ركعة من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة
لو انهم جواز ركعة في ركعة من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة